

تحقيق حول العائلات في قطاع النسيج بتونس

المتخلي عنهن في قطاع
الموضة السريعة



ألفة بلحسين

الكاتب : ألفة بلحسين
الترجمة : كاهنة عباس
التصميم و الرسوم : ياسين الورغمي

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان
محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - شمال إفريقيا
عدد 55 مثلث ، نهج غرة جوان، ميتيال فيل 1082 تونس.
infotunis@rosalux.org

ألفة بلحسين صحافية تونسية عملت مع الصحيفة التونسية اليومية La Presse منذ عام 1990. بدأت تظهر مقالاتها في صحف دولية مثل Liberation، Le Monde، و Courrier International، بعد اندلاع التظاهرات في عام 2011، وكان هذا بمثابة شهادة على خبرتها الواسعة كصحافية عملت في تونس خلال فترة حكم الرئيس بن علي وبعد سقوطه أيضاً. حصلت ألفة جائزة مركز المرأة العربية الأولى للصحافة في عام 2013 لعملها الاستقصائي عن الزواج العرفي في تونس، والذي نُشر في La Presse. تساهم ألفة منذ عام 2015 في موقع justiceinfo.net، وهو موقع إلكتروني متخصص بالعدالة الانتقالية حول العالم. نشرت ألفة بلحسين مع هادية بركات كتاب تحت عنوان " ces nouveaux mots qui font la Tunisie " (هذه الكلمات الجديدة التي تصنع تونس)، وهو عبارة عن تحقيق معمق حول الانتقال السياسي في تونس بعد الثورة.

المحتوى

- 5 .1 تقديم
- 7 .2 85% من الأجراء هتّ من النساء
- 8 .3 نهاية اتفاقيات الاليف المتعددة وبداية نظام العمل المرن
- 11 .4 سلسلة الإنتاج من ثلاث مراحل :
- 13 .5 العنف الجنسي: التابو الأعظم
- 14 .6 المسيرة المهنية المفككة لمليكة :
- 16 .7 النساء فوق الأربعين "أغربن!"
- 18 .8 الشكاوى المتعلقة بالفصل التعسفي: رحلة المقاتلات
- 20 .9 تعاضدية الأيدي المتضامنة Les Mains Solidaires، أو في استرداد العاملات لكرامتهنّ
- 23 .10 رسومات بيانية
- 26 .11 توثيق فوتوغرافي

85% من العاملات في قطاع النسيج بجهة المنستير هنّ من النساء، ليمثّلن بذلك السواعد الصغيرة للموضة السريعة التي تعتبر ظروف عملها الأقسى، بل الفاقدة للإنسانية في عالم المناولة بتونس، كما أدى تعليق العمل باتفاقيات الألياف المتعددة في بداية سنوات 2000 إلى تدهور وضعيتهن بمزيد النيل من حقوقهن.

في هذا التحقيق، سنسعى لإيصال أصواتهن التي لم تكن مسموعة على الدوام في سمائنا، هي قصص تسرد معاناتهن وحكايات مقاومتهن

قصية المديوني، يوم مشمس من شهر فيفري 2024، اصطبغت المدينة الواقعة على بعد عشر كيلومترات من جنوب مدينة المنستير، بعد الظهر ببعض دقائق، بألوان البلوزات التي ترتديها العاملات في قطاع النسيج: وردية، زرقاء، خضراء، بنفسجية، بيضاء، كطابع لا تتسابقن للوحدات الصغيرة لصناعة النسيج بقصيبة المديوني

وتحتل النساء التي تراوحت أعمارهن بين 20-40 سنة الفضاء الخارجي، هنا على قارعة الطريق أو هناك قرب درج منزل في طور البناء، أو بعيدا عن تلك الأمكنة بمفترق طريق، لتناول غداءهن بسرعة، بينما كن يتبادلن حديثا عابرا وقد امتلأت أفواههن بالأكل.

وتبرز بين المجموعات المتكونة من عاملتين أو ثلاث قاصرات "وهن اللاتي يماثلن شخصية (Cosettes) اسم الشخصية المعروفة في رواية البؤساء للأديب الفرنسي فيكتور هيقو والتي بات اسمها مرادفا للطفولة المساء إليها والمستغلة من قبل البالغين" تتراوح أعمارهن بين 15-16 سنة لا وقت لهن في الحقيقة لاتخاذ الوقت الكافي، ولو لنزع بلوزة العمل التي ترتديها كل منهن، قد منحن نصف ساعة للاستراحة في هواء الطلق وتناول الغداء .

تتكون ورشات الخياطة الصغيرة من معدل ثلاثين عاملة بالورشة، تفرقت بين الأحياء السكنية لقصيبة المديوني، وهي ورشات مختصة تعمل تحت نظام المناولة لفائدة العلامات التجارية المعروفة دوليا مثل :

Zara, Diesel, Levis, Benetton, Tommy, Dolce &Gabbana, Guess, Max Mara, Gap, Darjeeling, IKKS, Hugo Boss, Ralph Lauren, Marco Polo.

لقد تحولت القاعات المخصصة لتناول الغداء بمرور الزمن إلى مواقع لتخزين قطع القماش وللبضاعة الجاهزة للتصدير، لذلك تغادر العاملات الورشات لحاجتهن لاستنشاق الهواء النقي والتمتع بحرارة الشمس. فالعديد منهن ممن أجرينا معهن حوارا، أصبن بمرض الحساسية من الغبار ومرض الربو الناجم عن استعمال خيوط القطن وأنواع أخرى من أمراض الحساسية من جراء استعمال مواد سامة لصبغة الملابس، قد ظهرت لديهن اضطرابات العضلات والعظام من جراء تصلب وضعيتهن بالجلوس طيلة ساعات أمام آلات الخياطة، على كراسي ليست مؤهلة لأداء عملهن الشاق، كما شهدت على ذلك أمانيعلاقي، منسقة المشاريع بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفرع المنستير، وهي منظمة غير حكومية تناولت موضوع حقوق العاملات في قطاع النسيج، ضمن تحقيق ميداني وللدفاع عنهن قصد تمكينهن من أفضل تغطية صحية.

(خرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات في قطاع النسيج منير حسين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2014)¹

لكن تلك الاستراحة التي لا تتجاوز مدة نصف ساعة قد تتآكل أحيانا عندما ينال منها أرباب العمل لتسليم طلبات بضاعة مستعجلة. "فوقتهم ثمين أما وقتنا فهو فاقد للقيمة." كذلك عبرت فضيلة عن معارضتها لتلك الوضعية، البالغة من العمر 32 سنة، العاملة بقطاع النسيج بقصيبة المديوني (لم يكشف غالبا في هذا التحقيق عن هويات العاملات في هذا القطاع، لأننا غيرنا أسماءهن وأخفينا ألقابهن)، وهي استراحة لا تنسيهن الضغوطات التي تمارس عليهن طيلة النهار وخاصة في ما يتعلق بالسباق المحموم نحو تحقيق أفضل مردود خلال مدة زمنية تحتسب بدقة من طرف "الشافة"، كما يسمونها بصفتها رئيستهم في العمل، والويل لهن في صورة انخفاض وتيرة العمل !

لكن ماذا يفعلن أيام نزول الأمطار، أو في ظهيرة شهري جويلية وأوت، عندما تبلغ الشمس ذروتها، فتصبح مدمرة، ساحقة قاتلة، لتحول الأنهج بل المدينة بأكملها إلى فرن حار ؟

1 <https://ftdes.net/violations-des-droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-travailleuses-dans-le-secteur-de-textile-monastir/>

● 85% من الأجراء هنّ من النساء

تشابه ظروف عمل الأجيريات بقطاع النسيج بقصيبة المديوني تشابها تاما، مع آلاف الأجيريات بهذا القطاع اللواتي يسكن كل صباح الطريق المؤدية إلى المعامل في العديد من مناطق التابعة لولاية المنستير: قصر هلال، جمال، خنيس، بنبله، منزل نور، صيادة، لمطة، بوحجر، طبلية، طوزا وساحلين، المنستير (الواقعة على بعد 160 كلم جنوب شرقي تونس) وهي أول قطب لإنتاج النسيج في البلاد التونسية أين أنشأت 397 مؤسسة متوسطة متخصصة في صنع الملابس تكون 86.5% منها مصدرة بالكامل (مسؤولية الشركات في مجال الحقوق الإنسانية بولاية المنستير دراسة استقصائية في قطاع النسيج لولاية المنستير)²

وهذا يمثل نسبة تتجاوز ربع إجمالي المؤسسات في هذا القطاع على المستوى الوطني، ويشغل القطاع بهذه الولاية بحصته المقدرة بـ 70.77% من شركات النسيج 44,625 عاملاً وعاملة غالبيتهم من النساء (حوالي 85%) وذلك وفقاً لدراسة أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملات في قطاع النسيج في ولاية المنستير ويعود خرق حقوقهن في هذا قطاع بمنطقة المنستير إلى عدة أسباب هي الآتية:

أولاً: لأن حرفة الخياطة بقيت خاضعة للانتماء الجندري.

ثانياً: لأن الأجرة المنخفضة تعتبر ثقافياً دخلاً إضافياً بالنسبة للأسرة.

ثالثاً: أن اليد العاملة النسائية تعاني من الاحتياج المادي، علاوة على ضعف مستواها التعليمي³ قد عرفت بعدم استعدادها للمعارضة، رغم تكبيلها بنير ثنائي تابع للسلطتين الأبوية والرأسمالية.

ويمثل قطاع النسيج والملابس داعمة رئيسية للاقتصاد التونسي، حيث قيمة صادراته 2.62 مليار دينار (862.4 مليون دولار) في الربع الأول من سنة 2023 لتتجاوز للمرة الأولى المستوى الذي بلغته في نفس الفترة سنة 2019، كما صرح بذلك وزير الصناعة والمناجم والطاقة في بيان صحفي يوم الأربعاء 2023/04/26⁴

مع ذلك، لا يزال هذا القطاع الواعد كلي الاعتماد على الشركات المنتجة للعلامات التجارية المعروفة ولصانعي القرار في أوروبا الذين يفرضون على شركات المناولة المحلية المتعاقدة معهم، عدة طلبات تتعلق بالجودة والمردود والأجال ونسق العمل وأن تنجز وفقاً لما تمليه الموضة السريعة وشعاراتها: المزيد من السرعة، المزيد من أصناف الملابس، لمنح المزيد من الاختيار، بأقل أسعار ممكنة، فيكون تأثير هذا النموذج المستمر طيلة الفصول كارثياً على موارد البشرية، إذ يحقق على كاهلها أرباحاً ضخمة فتباع الملابس الجاهزة في المحلات التجارية، انطلاقاً من ثلاثة أضعاف مقارنة بالأسعار المعمول بها بمعامل النسيج

انظر الفيلم الوثائقي: زارا: المتسللون إلى العلامة التجارية الأولى للملابس الجاهزة⁵

كما يؤثر هذا النموذج أيضاً على الموارد الطبيعية وخاصة على طبقات المياه الجوفية وتحديدًا بمنطقة المنستير باستنزافها من جراء استعمال كميات هائلة من المياه خاصة لغسل أقمشة "الدجين"⁶.

● نهاية اتفاقيات الألياف المتعددة وبداية نظام العمل المرن

أضحت تونس جنة لصناعة النسيج بالنسبة لبعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا، أسبانيا، منذ صدور القانون عدد 38-72 المؤرخ في 27/04/1972، المتعلق ببعث نظام خاص للصناعات الموجهة للتصدير.

فقد صدر هذا القانون إبان تحول الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد ليبرالي، بعد التجربة الاشتراكية والتعاضدية في الستينيات، عندما قامت الدولة بتأميم التوريد والتصدير ببعث مكاتب عمومية، كان طموحها خلق أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل، تحسين مداخيل العملة الصعبة والترفيف في نسبة النمو، لذلك يسر ببعث مؤسسات منبثقة من قانون 1972، التي تعود ملكية رؤوس أموالها إلى الأجانب بنسبة 60%، حدث ذلك باعتبار التشغيل أولوية مطلقة، فتم إرساء نظام يقوم على الدعم المالي والتشجيع الجبائي وسخر لهذا الغرض كم هائل من النصوص التشريعية والهيئات المختصة.

(قانون أوت/ أغسطس 1974، صندوق تشجيع الألامركزية الصناعية FOPRODI، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد APII، الوكالة العقارية الصناعية AFI، إلخ)⁷

فقد كان لاتفاقيات الألياف المتعددة التفضيلية سنة 1976 مع أوروبا دورا تحفيزيا في تطوير قطاع النسيج والمناولة، لنزوعها نحو حماية البلدان النامية: مثل تونس والمغرب ومصر أو جمهورية الدومينيكان، قصد تجنيبهم المنافسة الشديدة لكبار المزدودين وتمكينهم من تصدير حصص معينة من الملابس نحو البلدان الأوروبية.

إذ تمثل اتفاقيات الألياف استثناء مهما للقواعد الأساسية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وتحديدًا لمبدأ عدم التمييز، إلا أنها استبدلت منذ غرة جانفي 1995 باتفاقية منظمة التجارة العالمية حول صناعة النسيج والملابس لإرساء مسارا انتقاليا يهدف إلى إلغاء هذه الوحدات العرضية.⁸

وفي عام 2005 انتهى الاتفاق الذي اعتبرته منظمة "إيتيك سير ليتيكييت" حول «ملصق البضائع»: بأنها "ريع مصطنع بالنسبة للبلدان التي جعلت من النسيج صناعة دون أن تكون قادرة على المنافسة في ظروف أخرى".

نهاية اتفاق الألياف المتعددة، إيتيك سير ليتيكييت⁹

وقفت تونس بذلك شاهدة على تقلص حصتها من السوق تدريجيا وبصفة مستمرة، علاوة على اقتصار دورها، مقارنة بالصين التي تصدر منتجا مكتملا، على جمع أقمشة مصنوعة في بلدان أخرى وإتباع إجراء يسمى بالعمل حسب النموذج.

تلاحظ آماني العلاقي أنه: "لم يبق لها من بديل سوى كميات صغيرة من المنتجات يتم إنجازها على المدى القصير، لا تهم إلا بعض العلامات التجارية التابعة لبعض الشركات، يتعذر على العملاق الصيني ضمان تنفيذها، نظرا للحجم الهائل لإنتاجه".

وقد أثبتت الدراسة المنجزة من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية حول انتهاك الحقوق

7 (LHassine Dimassi et Hédi Zaiem. In 'Tunisie au présent. Une modernité au-dessous de tout soupçon ? <https://books.openedition.org/iremam/2558?lang=fr>).

8 (Le dico du commerce international.

<https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/arrangement-multifibres-amf.html>

9 Collectif Etique sur l'Etiquette

https://ethique-sur-etiquette.org/IMG/pdf/syntheseESE_AMF.pdf)



الاجتماعية والاقتصادية للنساء، التحولات التي أحدثتها تعليق اتفاقيات الألياف المتعددة في قطاع النسيج، وقد أدى هذا التطور إلى مفاضة حقوق اليد العاملة الصغيرة للموضة السريعة .

وفي سنة 2009، تم تأهيل القطاع بدعوى الترفيع من قدرته التنافسية، لكن هذا التعديل سيقع فقط على حساب الحلقة الأكثر ضعفا في سلسلة الإنتاج وهي النساء، اللواتي يعانين من ظروف عملهن، حسب ما أكده منير حسين، مدير فرع المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية بالمنستير.

إذ يغير هذا الصنف من العقود المرنة الرعب في قلوب النسوة ويبعث في أنفسهن القلق المستمر من الطرد لأبسط الأخطاء، لحرمانهن من الانخراط في العمل النقابي وكذلك من الاعتراض على تجريدهن من حقوقهن.

"عليكن إما العمل أو الرحيل"، كذلك تردد عليهن رئيسة العمل أو كما يسمونها الشافة حسب شهادة سامية، البالغة من العمر 55 سنة، المتقاعدة اليوم بعد أن عملت بمعمل لصنع ملابس الرجال بجمال، وهي تعتبر نفسها من العاملات المحظوظات حسب قولها وتقصد بذلك المنتميات للجيل الأول لأجيرات قانون 1972، اللواتي تم ترسيمهن في نهاية الاتفاقيات الألياف المتعددة: " إنه زمن مغاير، ومعاملة مختلفة للعاملات . " تتكلم بنبرة لا تخلو من الحسرة.

تضفي هشاشة مهنة صنع الملابس الجاهزة طابع عدم الاستقرار وأصبحت الخياطات تنتقلن طيلة مسيرتهن الشغلية من ورشة إلى أخرى، للبحث عن طرق تسيير أكثر مرونة وأجرة مقبولة .

واتسمت المسيرة المهنية لمليكة البالغة من العمر 45

وأفضى إلغاء العمل بمجلة (قانون) الشغل سنة 1996 إلى ظهور العقد محدد المدة الذي رسخ العمل المرن وتحديد الهش وفتح الباب أمام الطرد التعسفي للعملة.

في الفترة الحالية، تؤكد أحدث دراسات المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي أشرف عليها منير حسين أن 85% من عقود الشغل المبرمة مع العاملات في قطاع النسيج هي محددة المدة، بينما كانت نسبة العاملات اللواتي انخرطن في هذا العمل الهش 50% سنة 2013.¹⁰

من ناحية أخرى، فقد قطاع الملابس الذي كان يشغل 250.000 عامل وعاملة حتى سنة 2007، 100.000 عامل، ومن المحتمل أن هؤلاء العمال قد غادروا للانضمام إلى وحدات الإنتاج السرية وغير الرسمية العديدة التي تنتج معظمها لصالح القطاع الرسمي! وتتمثل هذه الوحدات في مؤسسات صغيرة تعمل داخل مستودعات أو غرف المعيشة في المنازل ضمن مناخ وحسب أجرة لا تعترف بالتغطية الاجتماعية ولا بالاتفاقيات المشتركة ولا بأية قاعدة تضمن سلامة العامل أثناء العمل .

10 <https://ftdes.net/violations-des-droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-travailleuses-dans-le-secteur-de-textile-monastir/>

سنة بالتفكك، لخروجها ثم رجوعها إلى المعمل عدة مرات، تفصل بينها فترات من الراحة للبحث من جديد وبلا هوادة عن مؤسسات تتميز بطابع إنساني، وهي المثال الأكثر وضوحا لمثل هذه الوضعيات .

وسيؤثر هذا البحث المستمر سلبا على المبلغ الذي ستتقاضاه كمعاش تقاعدي عند بلوغ السن القانونية للتقاعد.

التقاعد ! لا يخطر ذلك ببال روضة البالغة من العمر 30 سنة، ما يشغلها في الواقع، هو توفير المال الكافي لإرساله شهريا إلى والديها المسنين اللذين يعيشان في قطعة أرض فلاحية صغيرة بريف الرقاب من ولاية سيدي بوزيد، تلك المرأة ذات النظرة الخضراء الفاتحة بحيويتها وعمقها الغارقة في هالات بنفسجية داكنة تحيط بالعينين، التي غادرت منذ عشر سنوات مسقط رأسها للعمل بمؤسسة كبيرة للنسيج بقصر هلال، حيث أكدت أن ظروف العمل في مجملها حسنة والأجرة وقدرها 850 د شهريا هي مقبولة، التقينا بها يوم عطلتها بمحطة النقل الخاص (اللواج): "أرسل الجزء الأكبر من أجرتي التي لا يبقى منها سوى الفتات، بعد دفع ثمن الإيجار المشترك لمنزلي وتلبية حاجياتي الضرورية للعيش، لذلك أضطر للقيام ببعض الأعمال الصغيرة مثل الشؤون المنزلية والتنظيف."

وتتحدث نهلة الصيادي المسؤولة عن قسم النساء الخاص بالإعلام والشباب في الاتحاد الشغل فرع المنستير، عن وضعية النساء القادمات من المناطق الداخلية للبلاد، عن احتياجاتهن المادي الذي يفوق اللواتي ينتمين إلى الشريط الساحلي واستعدادهن بالقيام بأي عمل مهما كان شاقا، إذ يتولى أرباب العمل نقلهن من القرى حيث تقطن، بواسطة شاحنات شديدة الاكتظاظ.

"لقد أصبحت اليد العاملة بالمدن الساحلية بعد 2011 أكثر تطلبا وأقل مرونة بالنسبة لأرباب العمل، وهو ما يفسر اللجوء إلى هذا القطاع بعد أن اتضحت هشاشته، خاصة لما تعانيه هؤلاء النساء من الفقر، إثر

● سلسلة الإنتاج من ثلاث مراحل :

تنتمي المعامل الكائنة بمنطقة المنستير لميدان المناولة في صنع منتجات الموضة السريعة أو العمل حسب النموذج ويتمثل نشاطها في إتمام الحلقة الثالثة والأخيرة من السلسلة التي يترأسها أصحاب القرار وهم كبار الموزعين والمؤسسات الأم للعلامات التجارية الكبرى مثل *Zara ou Benetton* بصفتهم الأسياد بصفة مطلقة في صناعة النسيج، دون تعاملهم المباشر مع المتدخلين من شتى البلدان، حيث تصنع منتجاتهم حسب النماذج والأفكار التي تأخذ على نطاق واسع من الصور ومن عروض الأزياء العالية الجودة *Haute Couture* والتي تنظم على التوالي في إطار أسبوع موضة باريس وميلان ولندن ونيويورك فيلجئون إلى وسطاء، مثل المنصات لنشر عروضهم ومتطلباتهم : الجودة، أجل إتمام الإنتاج، الثمن، المدة لإرسال الطلبات، وتمارس كل حلقة من حلقات السلسلة ضغوطاتها على الحلقة السابقة، لذلك تبدو الحلقة الأخيرة وهي المناولة أكثر هشاشة، لارتباطها بقرارات وإرادة وأوامر البلدان الأوروبية، فلا يحصل المنتجون طبق نظام المناولة إلا على أقل قدر من الأرباح التي تبقى مرتبطة بمراحل الإنتاج والتسويق للموضة السريعة، فهامش أرباحهم أقل من كبار الموزعين ومن المنصات، كما أكد منير حسين .

ولكن لا يمكن المقارنة بين المخابر التابعة لأصحاب القرار حيث يحدد المسار التقني، تكلفة المنتج، وتيرة العمل، الأجواء المهنية، وبيئات العمل المتسمة باحترام أكبر لحقوق الإنسان ونظيرتها الغير مريحة في البلدان النامية. يمكن التماس الدليل على ذلك في كارثة رانا بلازا دراما "*Plaza Rana*" التي وقعت في بنغلادش يوم 24/04/2013، إثر انهيار مبنى ليس مطابقا للمواصفات الفنية كان مهياً لصناعة الموضة السريعة وصنع ملابس العلامات التجارية المعروفة في البلدان الغربية، مثل *Zara و Benetton*، الذي أدى إلى وفاة 1134 شخص بمخلفاته، واستياء عارم على المستوى الدولي .

للحصول على عمل، لا يمكن للمنتجين التونسيين حسب نظام المناولة التفاوض حول أسعار الطلبات، إثر انتهاء مرحلة نظام الحصص المنصوص عليه باتفاقيات الألياف المتعددة، إذ لم يبق لهم للتأقلم مع تلك الوضعية، سوى الحد من حقوق العاملات "منسيات آلات الخياطة".

الفيلم الوثائقي: المنسيات وراء آلات الخياطة¹¹

لقد أصبح المنتجون في مجال المناولة منذ 7 أكتوبر 2023، تاريخ اندلاع الحرب بين إسرائيل وغزة يعانون من انخفاض في الطلبات الصادرة عن الشركات الأجنبية، لخضوعهم التام للبلدان الأوروبية ولأوضاعها الاقتصادية والسياسية، إذ ترتب عن مساندة السلطة التونسية للمقاومة الفلسطينية بصفة تامة والغير مشروطة، المصريح بها، نتائج وخيمة على وتيرة العمل بورشات النسيج بمنطقة المنستير. فقد جمّد أصحاب القرار من ذوي الأصول اليهودية العمل مع تونس ومازالو. كما ذكرت الهام بن سالم المديرة التنفيذية لتعاضدية النسيج " الأيادي المتضامنة" في قصيدة المديوني .

11 https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=3se_VEx3WYy&ab_channel=DestinationQu%C3%A9becsansfronti%C3%A8res.



● العنف الجنسي: التابو الأعظم

تنقسم مهام صنع الملابس إلى ستة رتب، في أسفل السلم، تبرز عاملات النظافة بالرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية العملة المنتدبين حديثا التي تكلفهم "الشافة" بالقيام ببعض الأعمال البسيطة مثل: كي الملابس، وضع ملصقات عليها، تغليفها، لكن أكبر عدد من العملة العرضيين هن الخياطات المسخّرات لآلاتهن والمصنفات بالرتبة الثالثة، تحمل بعضهن شهادة الكفاءة المهنية، يتقاضين أجرة قدرها (700د) شهريا، ثم تليهن العاملات المختصات، تحديدا في "الفصالة" أو تصميم الملابس: المجال الذي كان من اختصاص الرجال، نظرا لما يتطلب من مجهود جسدي، إلا أنه تحول اليوم إلى عمل تمارسه النساء تدريجيا، ويصنف بالرتبة الخامسة المختصون بالميكانيك، غالبا ما يكونون من الرجال وكذلك رئيسة العمل أو كما تسمى شافة الورشة، غالبا ما تكون امرأة والتي يقوم الميكانيكي في قطاع النسيج بعمليات تثبيت وتجميع قوالب القماش تحت إشراف الشافة، ويتقن [الميكانيكي] التعامل مع آلات الخياطة المتعددة، المبرمجة أو غير المبرمجة من بينها:

(ماكينة الخياطة المسطحة، ماكينة الأوفرلوك، ماكينة خياطة أوتوماتيكية) تتقاضي كل من الشافة والميكانيكي اليوم أجرة قدرها 1200 د شهريا، أما الشاف أو الشافة المكلفان بالجودة أو المردود، فنجدهما على قمة سلم الإنتاج باجرة قدرها 1500 د فأكثر. وتراقب الإدارة مختلف فرق سلسلة الإنتاج .

يخضع قطاع النسيج في أغلبه إلى نظام العمل 48 ساعة وتستغرق أيام العمل 8 ساعات على الأقل..

كما تعود أسباب المعاناة الكبرى التي تعيشها النساء الحوامل والمرضعات إلى صعوبة التوفيق بين الالتزامات المهنية والالتزامات العائلية، حسب 52% من النقابات الأساسية لقطاع النسيج والملابس والجلد والأحذية، لا تسمح أوقات العمل التي تقضيها العاملات لهن بالتوفيق بينها وبين الأوقات الخاصة بحياتهن العائلية، ولا تحميهن المدة القانونية المحددة بـ 48 ساعة من الإرهاق الشديد ولا تمنحهن مساحة زمنية معقولة سواء للترفيه أو إمكانية للراحة أو ممارسة حياتهن الاجتماعية، ويقل أسبوع العمل القانوني العادي عن 48 ساعة في معظم البلدان الأفريقية. كما كتب سعيد بن سدرين

مستقبل قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية: من أجل سياسة صناعية مستدامة قوامها العمل اللائق (رؤية نقابية) / سعيد بن سدرين ومنجي عمامي¹²

كما أنهن لا تحصلن على الزيادة في أجرة ساعات العمل الإضافية ولا ساعات العمل أيام العطل التي لا يقع احتسابها طبق ما يقتضيه القانون، وتعتبر النقابات أن الرخصة السنوية الخالصة التي تمنح للعاملة طيلة 18 يوم ليست كافية لتتمتع بالراحة في قطاع النسيج.

يمكننا تصور، أن النساء بعد اكتسابهن للخبرة المهنية بالمعمل، يمكنهن طلب قرض لاقتناء المعدات اللازمة وتحقيق استقلاليتهن بفتح ورشة والعمل لحسابهن الخاص، قد يحصل ذلك لبعضهن، لكن بالنسبة للواتي كلفن بأداء مهمة واحدة مثل خياطة أطراف لباس ما أو جزء من سروال على سبيل المثال، لن تتجاوز مؤهلاتهن الدرجة الصفر لحرفة الخياطة، كما بينت شهادة شيراز، البالغة من العمر 32 سنة والمتحصلة على شهادة في

من وصمة عار على الصعيد الاجتماعي، تتحدث عنه العائلات باقتضاب، خاصة أثناء اللقاءات التي أجريناها، المتعلقة بالدراسة المنجزة من طرف الاتحاد العام للشغل حول النساء والعنف الجندي في أماكن العمل، لقد أخبرتنا العائلات عما يحدث لهن أحيانا في كواليس الورشة: هذا المسؤول كما يسمى "الشاف" الذي يستجوب العاملة حول حياتها الحميمة أو ذلك الحارس الذي وضع عدسة كاميرا في بيت الراحة الخاصة بالنساء والذي وقع القبض عليه متلبسا، أثناء وضع يده بحافظة اليد. كما صرحت نهلة الصيادي.

في تصميم الملابس، فبعد أن أمضت سنتين في العمل بصفتها شافة جودة في سلسلة تابعة لمؤسسات ذات قيمة في صناعة النسيج بقصر الهلال، أقدمت على بعث منتجها في السنة الفارطة بعد أن تولت تسويقه على الانترنت.

تتسم الحياة اليومية للنساء بتعرضهن إلى شتى أنواع العنف: العنف الاقتصادي، الاعتداء المعنوي على العاملة بشتى طرقه وبالطبع إلى جانب العنف الجنسي الذي يعتبر التابو الكبير في عالم يغلب عليه الحضور النسائي: نظرا لما يثيره هذا الموضوع

● المسيرة المهنية المفككة لمليكة:

بوجهها المبتسم وهيئتها الرهيفة، التقينا بمليكة البالغة من العمر 45 سنة، بإحدى محلات بيع الملابس الجاهزة بالمنستير وقد بدا عليها الانسراح، في تلك المغازة الواقعة في قلب العاصمة، تعمل مليكة كمساعدة مبيعات رئيسية في هذا المتجر الذي يقع في وسط المدينة منذ عامين، وهي أفضل مستشارة أزياء لزيائنها. وكانت قد ضاقت ذرعا بالوتيرة الجهنمية لورشات النسيج في قصر هلال حيث بدأت العمل في سن الثالثة عشرة سائرة على خطى عماتها وقرباتها.

"هل كان لدينا خيار آخر؟ فالمصنع هو البديل الوحيد لبنات قصر هلال، اللواتي فشن في دراستهن." تقول مليكة متنهدة.

لقد كانت مسيرتها المهنية التي دامت ثلاثون سنة مفككة، تفصل بينها فترات عديدة من الانقطاع عن الاشتغال بالمعمل، تتراوح مدتها بين شهر واحد وثلاث سنوات.

كنت أغادر العمل كلما داهمني التعب النفسي والجسدي لاسترجاع قوتي قبل العودة من جديد للمؤسسة، ففي فصل الصيف في درجة حرارة تبلغ 40 درجة في الظل، كنا نخيظ معاطف من الفرو معدة لمجموعات اللباس في فصل الشتاء دون مبرد هوائي يخفف من حر الهواء. وكان العرق يتصبب من رؤوسنا حتى أقدامنا، أما في الشتاء كنا نرتجف بردا داخل ورشات بفعل التيارات الهوائية التي تخترقها، كنت انهي أيامي وأنا عاجزة عن الحركة بركبتين متصلبتين وذراعين متخدرين فأشعر كأن وزني أصبح يتجاوز آلات الخياطة.

ذاك هو قفا الصورة الأنيقة والراقية والمشعة للموضة السريعة..

عندما تستعيد مليكة بعض الذكريات إثر رفضها العمل يوم الأحد، فتنقم منها الشافة خلال الأيام الموالية، وتجبرها على العمل بواسطة آلة نصف معطلة ثم تبعدها عن رفيقاتها، لتوبخها باستمرار وإهانتها لأبسط الحركات، كما تتذكر أيضا الأيام السعيدة، أيام استلام مرتبها: كان صاحب الورشة يدخل عابس الوجه، وهو يتوعد كما يفعل سائق عربة مجرورة، ساعيا في البحث عن أبسط هفواتنا، كانت تلك العلامات على أننا أخيرا سنتسلم أجورنا.



ولئن كانت مليكة تتقاضى اليوم أجرة أقل من أجرتها بالمعمل، لكنها تشعر بالرضا والسعادة رغم أنها قد أصيبت بدوالي وريديّة عميقة بسبب وقوفها أمام طاولة الكي عندما كانت تعمل بالمصنع. بيد أنها محظوظة إذ لم تصب بالاضطرابات العضلية الهيكلية (MSDs) التي تصيب العمال المنهكين من الذين لم يتح لهم وقت كافٍ للتعافي والاستشفاء؛ تمنع هذه الاضطرابات العضلية الهيكلية فتحة البالغة من العمر 60 سنة من تحريك معصمها، وهي ضحية للإغلاق المفاجئ لشركة أبسوربا البلجيكية في عام 2013. تقول فتحة شاكية من ذلك: "توقظني الآلام من النوم ليلاً. أنا لست قادرة حتى على حمل كأس في يدي لأنني أخاطر بأن أسقط ما أحمله".

تمثل هذه الأمراض المعترف بها كأمراض مهنية من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) "خطرًا صحيًا حقيقيًا على صحة العاملات وغالبًا ما تؤدي إلى استبعادهن من سوق العمل [...] بالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة النسيج جد محفوفة بمخاطر حوادث العمل الناجمة عن التعامل مع الآلات؛ تعرّض ما يقرب من 4000 عامل في هذا القطاع لحوادث مهنية في تونس في العام 2018 وفقا لتقارير قدّمها الصندوق الوطني للتأمين على المرض ¹³

13

CNAM: <https://asf.be/publication/responsabilite-des-entreprises-en-matieres-des-droits-humains-etude-exploratoire-sur-le-secteur-du-textile-dans-le-gouvernorat-de-monastir>

● النساء فوق الأربعين "أغربن!"

"إنهم يستلموننا بكامل صحتنا ويستغلوننا حتى آخر رمق من عافيتنا ثم يرموننا ونحن منهكات!".

لقد قيلت هذه العبارة عشرات المرات على الأقل من قبل عاملات النسيج اللاتي قابلناهن، خاصة اللاتي تجاوزن سن الأربعين؛ يمثل سن الخامسة والأربعين عتبة عمرية مشؤومة بالنسبة للنساء في عالم ماكينات الخياطة ذات السرعة الجهنمية، إذ سيبدل صاحب العمل الغالي والنفيس في سبيل التخلص منهن بعد أن صرن أقل إنتاجية مما كنّ عليه في سن العشرين عاما.

يضيء منير حسين ذلك قائلا: "يقوم الأسلوب الناعم لمقاربة المسألة على الامتناع عن تجديد عقود العاملات الموظفات بعقود محددة المدة (CDD) أو نقلهنّ إلى وحدة إنتاجية أخرى مع تغيير تخصّصهنّ. وليتبعن عليهن بدء مسيرتهن المهنية من الصفر، مودّعات بذلك تبيتهنّ القريب. وأما الطريقة الوحشية فتتخذ شكل مكيدة أكثر تعقيداً؛ إذ يتم إغلاق الشركة دون سابق إشعار، ليسبق ذلك الإجراء امتناع عن دفع أجور العاملين، بمن فيهم العاملون بعقود دائمة (CDI)، والامتناع عن دفع مساهماتهم الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وينتهي هذا المسار بتغيير صاحب الشركة لمكان العمل واعتماد اسم قانوني جديد وتوظيف يد عاملة جديدة شابة".

ترتدي جميلة بوسعيد ذات الثمانية والخمسين عاما وشاحاً أرجوانياً على رأسها، وهو العلامة الوحيدة على الغنج؛ [جميلة بوسعيد] هي رئيسة تعاضدية النسيج الأيادي المتضامنة *Les Mains Solidaires* ومديرة مشغلها في الوقت نفسه. وتجزم بوسعيد بأنه قد مرّت عليها كل القصص خلال السنوات التي أمضتها كعاملة بالمصنع البلجيكي أبسوربا *Absorba*. تسترجع جميلة بوسعيد الذكريات قائلة: "لقد حدث ذلك أمام عيني إذ رأيت كيف تم وضع المنتجات النهائية في حقيبة صديقتي عندما ذهبت إلى المرحاض. وتوسلت صديقتي وبكت ودافعت عن نفسها... لكن الإدارة لم تصدقها. لقد كان جلياً أن الإدارة متواطئة في تلك المناورة. وتنازلت صديقتي عن جميع حقوقها مخافة الفضيحة، بينما لم أتمكن من الإدلاء بشهادتي لصالحها لأنني كنت أعرف أنني كنت لأخاطر بفقدان وظيفتي أنا الأخرى إذا ما أقدمت على مثيل ذلك التصرف الشجاع والتمرد".

وتقول نائلة البالغة من العمر 58 عاماً إنها واحدة من "الشهيدات الأخياء" [الإغلاق] مصنع أبسوربا *Absorba*؛ لقد رمى المصنع ذو سلاسل القيمة المتعددة بـ 2500 شخصا إلى برائن البطالة عندما أغلق أبوابه نهائياً في العام 2013. وتفتقد نائلة الأيام التي كانت تنطلق فيها بفخر وحماس إلى العمل وكلها يقين بأن أجرها سيعين على تغطية نفقات البيت ومصاريف التعليم العالي لإبنيها: "لم يعد الراتب الواحد يكفي في ظل الارتفاع المدوّي في تكاليف المعيشة وارتفاع معدلات التضخم المتسارع. لا يمكن للرجل (الزّوج) أن يتكفل بكل مصاريف الإيجار والطعام والنفقات غير المتوقعة. لقد بلغنا الفاقة والفقر وتدهورت أوضاعنا المعيشية منذ أن توقفت عن العمل".



ويلوح طيف العمل غير الرسمي في أفق جحافل من النساء، خاصة وأنهن سيفقدن بمجرد أن يصرن عاطلات عن العمل دفتر العلاج الذي يخوّل لهن تلقي العلاج في المستشفيات العمومية. كما سيكتشفن أن معاشهن التقاعدي نادراً ما يتلاءم وسنوات عملهن في الشركة أو مع مقدار رواتبهن.

وتمثّل الممارسات الاحتياطية لأحد أرباب عملها السابقين إحدى الأسباب التي دفعت مليكة إلى ترك العمل بالمصانع إلى الأبد؛ لقد كان هذا الرجل الذي عملت معه ست سنوات متتالية ظناً منها أنه الأكثر تساهلاً ورفقاً على الإطلاق "يخصم 70 ديناراً من راتبي الشهري دون أن يدفع مليماً واحداً من المساهمات المتوجب علي دفعها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)". ذلك ما تتذكره مليكة لتروييه بصوت يرتجف من شدة الاستياء.

أشار تحقيق أجراه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) في العام 2014 إلى أن 26% من العاملين بقطاعات الملابس والنسيج ليسوا مشمولين بتغطية الضمان الاجتماعي (انتهاكات حقوق المرأة العاملة في قطاع النسيج بالمنستير)¹⁴

● الشكاوى المتعلقة بالفصل التعسفي: رحلة المقاتلات

حصلت فتحية وجميلة ونائلة ونجاح وآمال وألفان أو نحو ذلك من العاملين من جميع الفئات على أحكام قضائية لصالحهم بعد تقديم شكاوى ضد إغلاق مصنع أبسوربا Absorba دون سابق إشعار في العام 2013. ومع ذلك، فإن التعويضات التي حكمت بها المحاكم والتي تقدر بعدة آلاف من الدينارات لكل عامل غالباً ما تظل حبراً على ورق؛ إذ كيف يمكن تنفيذ تلك الأحكام عندما يكون صاحب العمل الأجنبي قد حزم أمتعته بالفعل ولم يترك وراءه سوى معدات إنتاج متهاكة ولم يخلف وراءه أي حوالات أو ديون غير مدفوعة تتخلد بذمته؟

لم تحصل فتحية حتى الآن على دينار واحد من الـ 25,000 دينار المستحقة لها والتي كان من المقرر أن تتلقاها بعد المصادرة القضائية للمصنع البلجيكي والحكم في القضية المرفوعة ضده. وأما نجاح التي تبلغ من العمر 58 عاماً والتي خاضت العديد من المعارك النقابية لتحسين ظروف عمل زملائها فقد حصلت على 2000 دينار من أصل مستحقاتها البالغة 28,000 دينار. لكن كلاهنّ يعلمن أن معركتهنّ القانونية الطويلة لن تقضي إلا إلى فيض من المرارة التي سيفرقان فيها كلما التقيتا...

وتشير النقابية نهلة صيادي إن عمليات الإغلاق دون سابق إشعار قد ازدادت بشكل ملحوظ إثر ثورة يناير/جانفي 2011 "في الوقت الذي اكتسب فيه عمال النسيج نوعاً من الوعي الاجتماعي".

وقادت الجامعة العامة للنسيج والملابس والجلود والأحذية المنضوية تحت الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2016 إضراباً قطاعياً في مختلف ولايات الجمهورية احتجاجاً على تدهور الوضع الاجتماعي للعامل بالقطاع إثر غياب الشفافية في ما يتعلق بالطريقة المعتمدة في احتساب الزيادات في الأجور. كما طالب المحتجون بإجراء تحويرات على مبالغ الإقسط الضريبي من مثيل الرواتب المنخفضة في مهنتهم.

وتابعت نهلة صيادي عام 2023 قضية شركة تصنيع الأزياء العسكرية الواقعة على طريق خنيس، وكانت حاضرة في جلسات الصلح التي عُقدت في مقرّ الولاية (المحافظة). وظهرت أولى علامات الإغلاق الوشيك

14 https://ftdes.net/ar/violations-des-droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-travailleuses-dans-le-secteur-de-textile-monastir__trashed



للمصنع عندما بدأ صاحب المصنع في بيع المعدات تدريجيًا. وسرعان ما أدرك العمال أنه لم يتبق لهم الكثير من الوقت قبل أن يصبحوا عاطلين عن العمل، مستحضرين ما حدث لزملائهم في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى. ولذلك فقد قرروا خوض اعتصام مفتوح داخل أسوار المصنع. وتقول المسؤولة النقابية:

"كانت النساء الأكثر يقظة والأكثر شجاعة وتصميمًا. لقد كن كلهنّ مثبرات للإعجاب! كان الفصل شتاءً والبرد قارسًا. لازلت أتذكر إحدى الشابات التي كانت قد أنجبت للتو والتي كانت مصممة على ملازمة جانب زميلاتها خلال هذا التحرك. وكانت الإقامة الجبرية الطوعية في المصنع بالنسبة إليهنّ الوسيلة الوحيدة لمنع صاحب المصنع من بيع بقية الأصول لأوّل الوافدين والمغادرة دون أن يدفع لهنّ مستحقّاتهنّ. لقد صمدن حتى النهاية، حتى اليوم الذي تمكّن فيه من الحصول على حقوقهنّ".

وتصدّرت قصة أخرى من قصص المقاومة عناوين الأخبار في العام 2016، حيث انتهجت 67 امرأة في مصنع مرموتيكس Marmotex في الشابة من ولاية المهديّة طريق الإدارة الذاتية في مارس/آذار 2016 بعد أن تظاهرن واحتججن في الشارع لإنقاذ مصنع الملابس التنكرية الموجهة للتصدير ذلك. وقد تمّ التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل وتفقدية الشغل والمالك، إلا أن هذا الأخير قد بذل كل ما في وسعه بوصفه رجلا ذا نفوذ وتأثير في المنطقة لتخريب المشروع من خلال الضغط على كل من أراد التعاون مع المبادرين بهذه التجربة. وانهارت بذلك تلك التعاونية التي كانت قيد الإنشاء، مما أثار استياء مؤسّساتها من العاملات...

ومع ذلك، تبنّى قسم المنستير في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هذه المبادرة وافتتح في العام 2020 تعاضدية للنسيج في قصبية المديوني. وتمكّن المصنع الذي أطلق عليه اسم الأيدي المتضامنة Les Mains Solidaires من إعادة إدماج 50 امرأة يفوق عمر معظمهنّ الأربعين سنة في سوق العمل بعد أن لفظهنّ وحش يلتهم الرجال والنساء يسمّى بإنتاج الموضة السريعة دون توقف.

● تعاضدية الأيدي المتضامنة Les Mains Solidaires، أو في استرداد العاملات لكرامتهنّ

ها قد عدنا إلى قصبية المديوني في يوم آخر من شهر فيفري 2024. تتواجد تعاضدية الأيدي المتضامنة Les Mains Solidaires في شارع بورقيبة في قلب المدينة. في الداخل، تحتوي الورشة متوسطة الحجم على طاولة تقطيع كبيرة ومراجل (محطات لكي الملابس) ومخزن امتلأ بالفساتين النسائية والملابس الرياضية الرجالية وملابس الأطفال للعيد القادم، وهي منتجات يتم تصنيعها بموجب عقد من الباطن لعاملات تجارية أجنبية وتونسية. وتضمّ وحدة الإنتاج التي تشاكل عيش الثمّل حوالي ثلاثين امرأة يرتدين بلوزات وردية وخرميّة وزرقاء وبيضاء اللون وهي آخر آثار علامات المصانع التي كنّ يعملن فيها قبل انضمامهنّ إلى التعاضدية. وتجلس العاملات إلى ماكينات الخياطة بأيديهنّ الرشيقّة وتركيزهنّ المتفاني على مهامهنّ في أجواء دؤوبة ونشيطة. يكمن الفرق بين هذه التعاضدية وشركات الملابس الأخرى البالغ عددها 396 شركة في المنطقة في كون العاملات يدرن شركتهنّ بأنفسهنّ! إنّه نموذج مستمد من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يتمحور حول الإنسان.

توضح جميلة بوسعيد المنتخبة من قبل مجلس الإدارة مديرة للتعاضدية ذلك قائلة: "إنهنّ أصحاب المصالح في هذا العمل، وذاك هو دافعهنّ. يتم اتخاذ القرارات المتعلقة باستراتيجية الشركة بشكل جماعي وينتخب العمال أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال جلسة عامة".

تتمتع العاملات في تعاضدية الأيادي المتضامنة *Les Mains Solidaires* بجميع حقوقهن ويتقاضين أجورهن بما يتماشى مع الاتفاقيات المشتركة القطاعية. وقد تحررن من نظام الموضة السريعة، أو الموضة بأي ثمن، ليمكن بذلك الخيار بين العمل من منازلهن بنظام القطع أو الالتحاق بمقر العمل بورشة المعمل.

«نحن هنا متحدات إذ نعرف كل ما يجب معرفته عن بعضنا البعض وكأنا عائلة واحدة!»، ذاك ما صدحت به كل من شريفة ذات الـ 52 عامًا وإبتسام البالغة من العمر 44 عامًا واللتين تمتلكان مسيرة مهنية استمرت عقدين ونصف في شركات التعاقد من الباطن الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

تعيد هذه المرونة التي أضحت سياسة إدارية الكرامة لمهنة أصبحت منزوعة الإنسانية مع انتهاء العمل باتفاق الألياف المتعددة وتغول منطق الربح على حساب الصحة والتوازن النفسي للسواعد الصغيرة للموضة، خاصة وأن بعض النساء يعشن في أماكن بعيدة وأو لديهن مستون أو أشخاص ذوو احتياجات خصوصية في رعايتهن.

وتتصدّر مكتب الرئيسة صورتان لعاملتين سابقتين ورفيقتا درب جميلة بوسعيد وهنّ آمنة الزياتي وروضة بوصريح اللتين توفيتا عن سنّ مبكرة (55 عامًا) في العام 2021 بسبب أمراض مهنية. ويأبي الكل أن ينسأهما!

بدأت قصة تعاضدية الأيادي المتضامنة *Les Mains Solidaires* في أوائل عام 2020 عندما طرقت مجموعة من العاملات بقطاع الملابس المفصولات تعسفيًا واللاتي تزيد أعمارهن عن 40 عامًا باب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، إذ كنّ على معرفة جيدة ببعض أعضاء المنتدى الذين أجروا مقابلات معهن كجزء من التحقيقات حول انعدام الأمن الوظيفي في صناعة النسيج. وكان لدى العديد منهن قضايا قانونية معلقة منذ فترة طويلة ضد أرباب العمل الذين غادروا دون أن يتركوا عنوانًا، بالإضافة إلى عقود من الخبرة في رصيدهنّ. وقد وجدن أنفسهن بعد مرورهن بمثل تلك المحنة بلا موارد، ومن ثمة كان مطلبهن الموجه للمنتدى والذي كنا قد استلهمنه من شعارات ثورة 2011: «عمل، حرية، كرامة». وظهرت عندها من جديد فكرة إنشاء مشروع يُدار ذاتيًا كما حدث في الشابة قبل ثلاث سنوات؛ وتمّ إنشاء التعاضدية في مارس 2020، أي في خضم أزمة كوفيد-19، وذلك بفضل حماس مؤسّساتها.

لقد تبين أن المغامرة مليئة بالتحديات ومحفوفة بالمخاطر، ذلك أن القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي أقره البرلمان في 17 يونيو/جوان 2020 قد ظلّ معلقًا ومجمدًا إذ لم تتبعه مراسيم تنفيذية تجعله قابلاً للتطبيق. ولذلك تكمن العقبتان الرئيسيتان اللتان واجهتهما تعاضدية الأيادي المتضامنة *Les Mains Solidaires* في جهاز إداري محافظ لا يعترف إلا بالتعاضديات الزراعية الصغيرة التي تديرها النساء، وأهم من ذلك المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة مع منتجات القطاع غير الرسمي سواء كانت محلية أو مستوردة من تركيا أو الصين.

يحدثنا المدير التنفيذي للتعاضدية إيهاب بن سالم فيقول:

"كنا قد انطلقنا بتصنيع منتج بسيط كالماسح. وكان من المفترض أن تباع الممسحة الواحدة بـ 538 مليمًا وذلك بعد أخذنا بالحسبان جميع مصاريف التصنيع. إلا أن الورش غير القانونية التي لا يتمتع عمالها بتغطية ضمان اجتماعي كانت تعرضها على الموزعين بسعر 450 مليمًا فقط للممسحة الواحدة؛ وكاد بذلك مخزوننا أن يتلف بينما كنا ننتظر مبيعات".

ثم عملت النساء بعد ذلك على إعداد كتالوغ مصوّر يضم مجموعة من المنتجات والتصاميم من ابتكارهن باستخدام مواد صديقة للبيئة ليبرهنّ بذلك عن مجموعة واسعة من مهاراتهم؛ لقد صمّمنا قمصانا وبدلات رياضية للرجال والنساء وسترات بالقلنسوة ومرابيل ومآزر وأكياس من القماش وأغطية طاوولات وصناديق تخزين ومواد مستوحاة من الحرف اليدوية ومماسح ومناشف المطبخ.

يقول إيهاب بن سالم متأسفاً: "لقد اعتمدنا تقنية المبيعات من الباب إلى الباب لعرض الكتالوغ على أصحاب المتاجر ولشرح منهجنا. ولئن أشادوا بجودة العمل وقيمة مشروعنا الاجتماعي، إلا أن الأمر لم يتجاوز ذلك حيث لم تحقق أي من تلك المفاوضات نتائجاً. نحن لم نتمكن من منافسة السوق غير الرسمية. ولولا دعم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) الذي كان يبيع منتجاتنا في مؤتمراتها وفعالياته لكاننا نحن أيضاً أغلقنا أبواب مصنعنا. ولذلك عدنا إلى التعاقد من الباطن والأعمال التعاقدية، وهو ما يوفر لنا في المجمل طلبات تضمن لنا على الأقل القدرة على دفع أجور موظفينا".

وتبدو استدامة تعاضية الأيدي المتضامنة *Les Mains Solidaires* اليوم على المحك على الرغم من الدعم المالي لشراء معدات الخياطة الذي قدّمه كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة سي سي اف دي تير سولبيدير *CCFD-Terre* *solidaire*، فضلاً عن كل النوايا الحسنة والإبداع والتصميم الذي يمتاز به الفريق.

ولا يخفي منير حسين أوهامه الضائعة ولا إحباطه وغضبه:

"لقد أنقذنا هؤلاء النساء الخمسين من حالة بطالة تؤبدها قوانين البلاد الجائرة التي تحمي المستثمرين أكثر من الموظفين. وماذا تفعل الحكومة بدلاً من دعمنا؟ إنها تجبرنا على دفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 19% على الرواتب مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى. وهذا يحرماننا من هامش ربح ضئيل يمكن استخدامه لتطوير الشركة وإنشاء صندوق اجتماعي. ومن ناحية أخرى، فإن المتاجر الكبرى التي تتمتع في الدول المتقدمة علامة "منتج الاقتصاد التضامني" قد أدارت ظهرها لمشروعنا. ولو أنّ الدولة فعلت قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لكان بإمكاننا الاستفادة من خطوط ائتمان للتعاقدات، وأهم من ذلك، لكنا حصلنا على حصة من الطلبات في أسواقها العامة للمنسوجات".

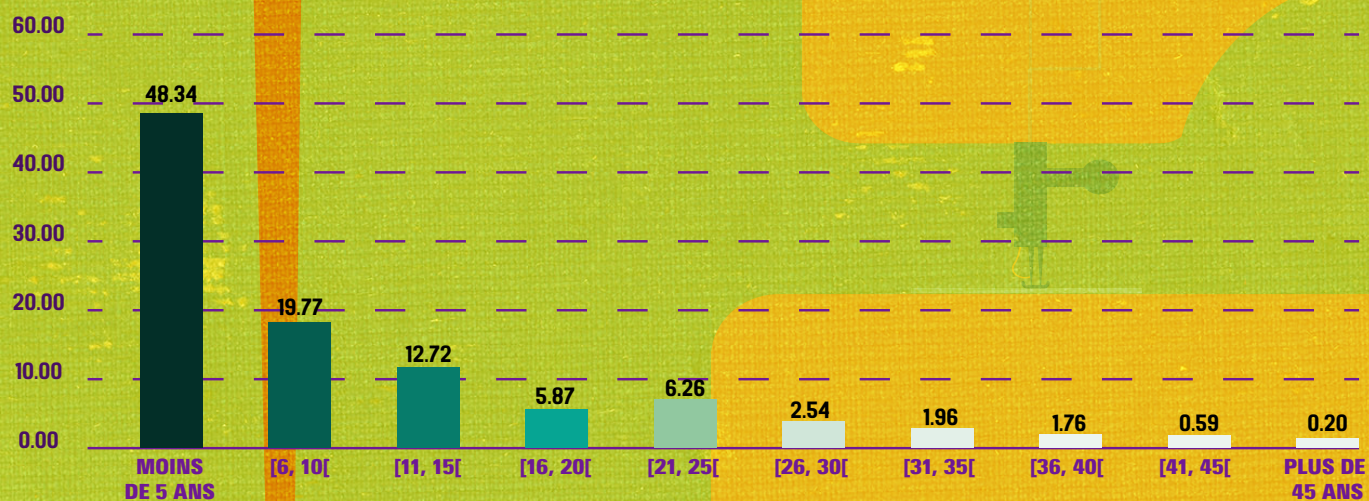
وتنضم شيئاً فشيئاً عاملات أخريات يرتدين بلوزات وردية وخمرية وزرقاء وبيضاء إلى النقاش في مكتب جميلة بوسعيد؛ وسيواصلن العمل بجد لإكمال مغامرة تعاقدية مثلما أحضرن في السابق آلات الخياطة الخاصة بهن لإطلاق هذا المشروع.

وتظل تعاضدية الأيدي المتضامنة *Les Mains Solidaires* على الرغم من كل الصعاب نقطة مضيئة في بحر من الظلمات تتمثله الشركات التي يحكمها نظام يستبعد النساء والرجال.

STRUCTURE DES ENTREPRISES DE TEXTILE ET DE LA CONFECTION DANS LA RÉGION DE MONASTIR

Taille de l'entreprise / Ouvriers	%	Nombre d'ouvriers	%
Moins 50	46,58	6717	13,27
[100, 50[27,59	10559	20,87
[300, 100	20,94	18253	36,07
Plus de 300	4,89	15075	29,79
Total	100	50604	100

RÉPARTITION DES ENTREPRISES SELON L'ANCIENNETÉ DU TRAVAIL

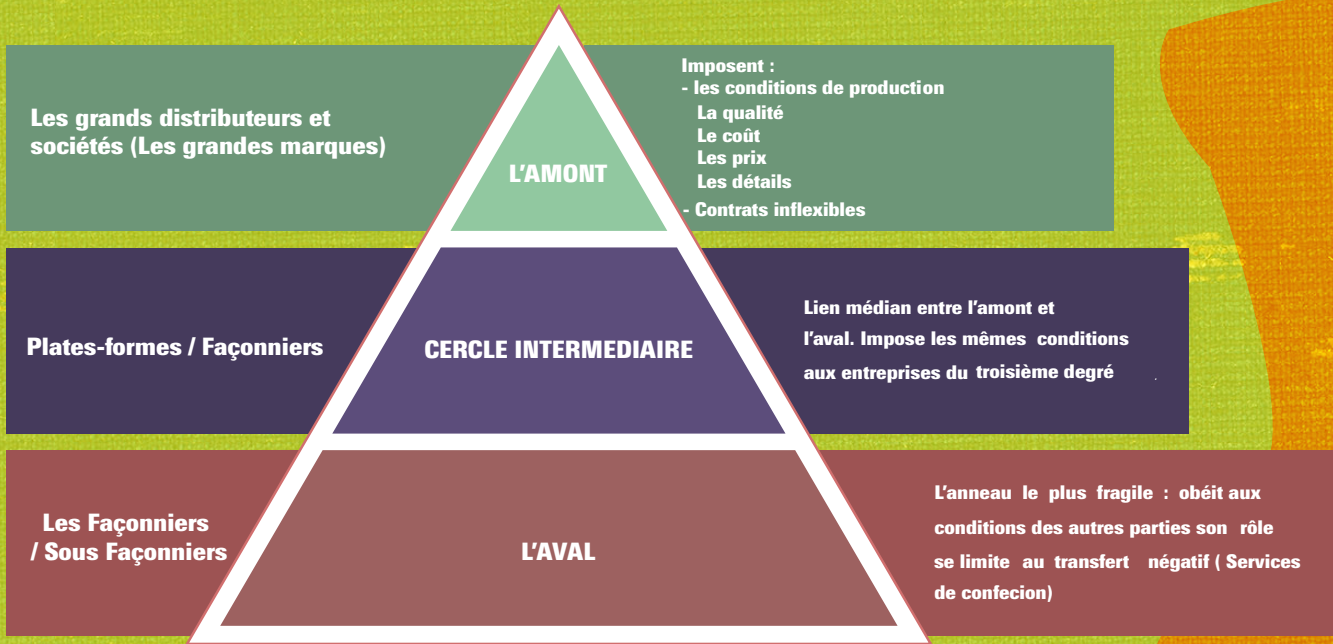


المصدر

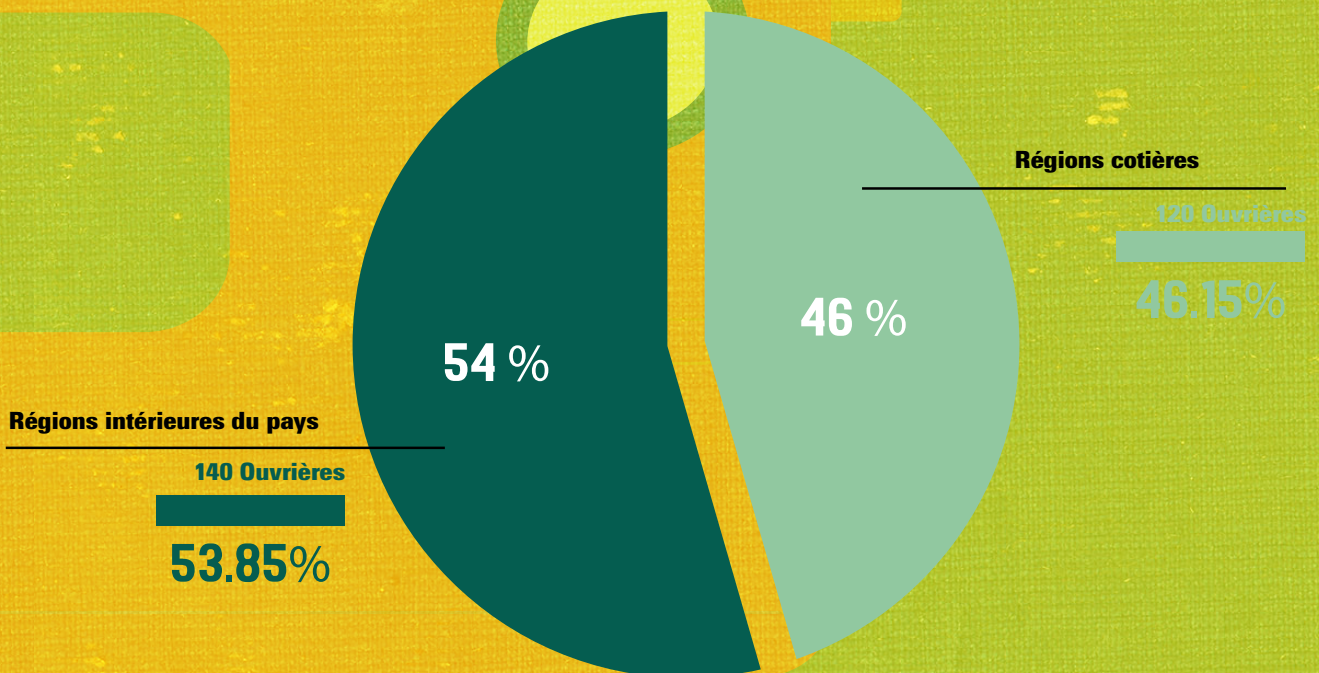
Etude du FTDES : Violations des droits économiques et sociaux des femmes travailleuses du secteur du textile. Étude de cas : la région de Monastir.

https://ftdes.net/violations-des-droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-travailleuses-dans-le-secteur-de-textile-monastir__trashed/

LA STRUCTURE PYRAMIDALE DU SECTEUR DU TEXTILE



RÉPARTITION DES OUVRIÈRES PAR RÉGION

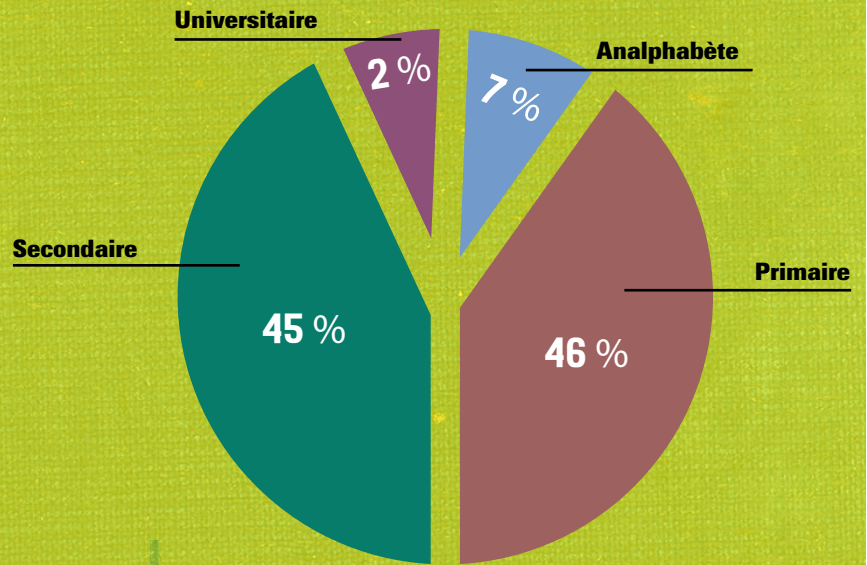
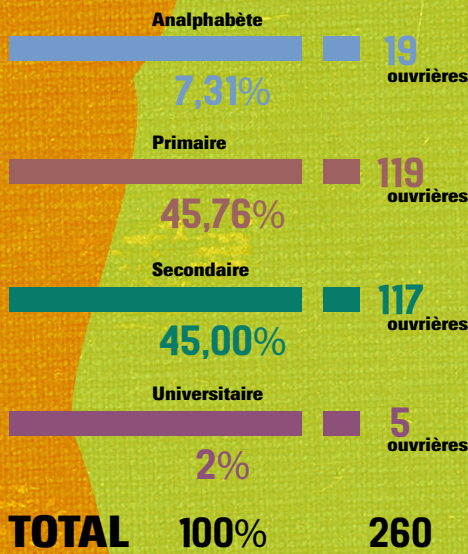


المصدر

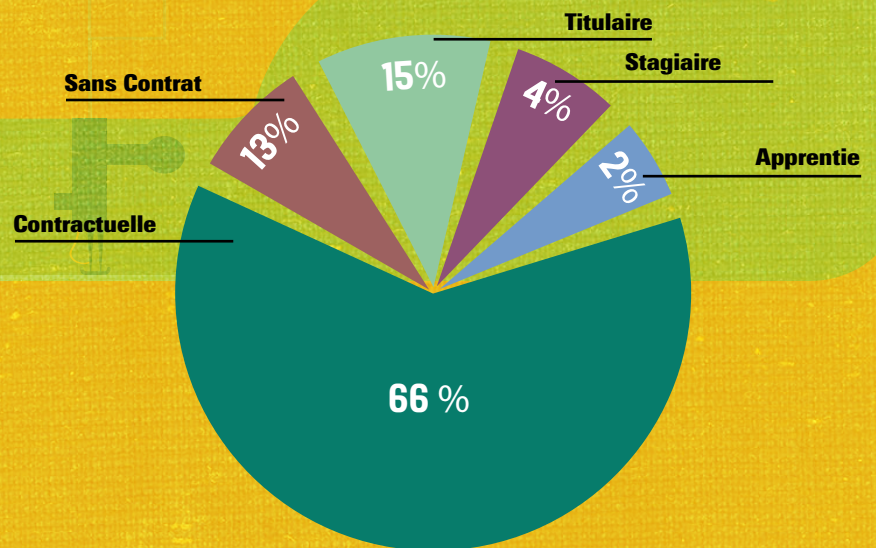
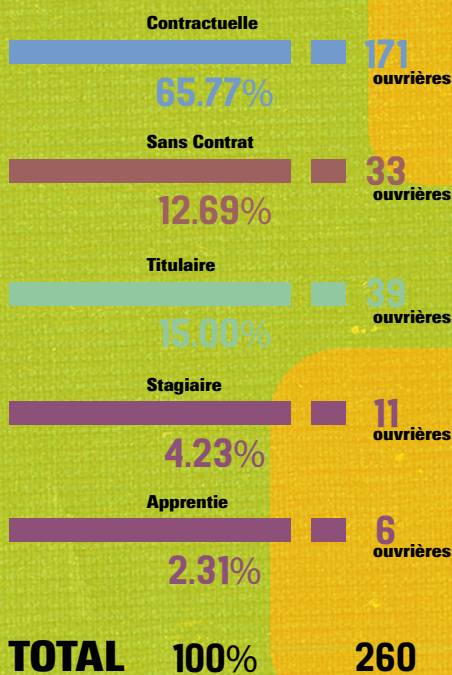
Étude du FTDES : Violations des droits économiques et sociaux des femmes travailleuses du secteur du textile. Étude de cas : la région de Monastir.

https://ftdes.net/violations-des-droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-travailleuses-dans-le-secteur-de-textile-monastir__trashed/

RÉPARTITION DES OUVRIÈRES PAR NIVEAU D'ÉTUDE



RÉPARTITION DES OUVRIÈRES PAR SITUATION PROFESSIONNELLE



المصدر

Etude du FTDES : Violations des droits économiques et sociaux des femmes travailleuses du secteur du textile. Étude de cas : la région de Monastir.

https://ftdes.net/violations-des-droits-economiques-et-sociaux-des-femmes-travailleuses-dans-le-secteur-de-textile-monastir__trashed/



تقوم تعاضدية الأيادي المتضامنة **Les Mains Solidaires** على الحوكمة الإنسانية



تعاضدية الأيادي المتضامنة **Les Mains Solidaires** في قصيبة المديوني (الصورة لألفة بلحسين)



لا ننسى في تعاضدية **Les Mains Solidaires** أصدقاءنا العمال الذين رحلوا قبل الأوان.



الاجتماع العام الأول للتعاضدية في العام 2020



تعاضية الأيدي المتضامنة *Les Mains Solidaires*
(فبراير 2024)



ملابس جاهزة معلقة في مكتب مدير تعاضدية الأيدي
المتضامنة *Les Mains Solidaires*



تعاضية الأيدي المتضامنة *Les Mains Solidaires*
(فبراير 2024)



تعاضية الأيدي المتضامنة *Les Mains Solidaires*
(فبراير 2024)



لعاملات هن أصحاب المصلحة في تعاضدية الأيادي المتضامنة
Les Mains Solidaires



جميلة بوسعيد، مديرة تعاضدية الأيادي المتضامنة
Les Mains Solidaires



لا أحد يريد أن ينسى "شهيدة قطاع النسيج" أمينة الزياتي.



تتناول العاملات غداءهم في الشارع بسبب عدم وجود قاعة طعام



تتناول العاملات وجبة غداء سريعة دون حتى أن تخلعن مأزهن.



تتناول عاملات النسيج غداءهن في الشارع في قصبية المديوني.